عقد تحصيل وتوريد

بين كل من

1 – شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإليكترونية ش.م.م.

(مقدم الخدمة)

و

2 – .....

(العميل)

القاهرة في 2018

عقد خدمات دفع إلكتروني

أنه في يوم _____ الموافق _____، حُرر هذا العقد ("**العقد**") بين كل من:

1- شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإليكترونية، شركة مساهمة مصرية مسجلة في السجل التجاري تحت رقم (50840) بمكتب سجل تجاري (القاهرة)، ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد (محمد السيد عكاشة)، بصفته (العضو المنتدب).

(ويشار إليها فيما بعد "**مقدم الخدمة**" أو "**الطرف الأول**")

2- السيد _____ الجنسية _____ الديانة _____ يحمل بطاقة رقم _____ صادرة من _____ بتاريخ وسارية حتى _____ والكائن مقر إقامته بـ_____.

(ويشار إليه فيما بعد "**العميل**" أو "**الطرف الثاني**")

يشار إلى كل من مقدم الخدمة والعميل فيما يلي في هذا العقد منفردين بـ"الطرف" ومجتمعين بـ"الطرفين".

التمهيد

(أ) حيث أن مقدم الخدمة يعمل في مجال تزويد الشركات والهيئات المصرية المصدرة للفواتير (والمشار إليهم فيما يلي في هذا العقد بـ"**المفوترون**") بحلول اقتصادية للتقديم الإليكتروني للفواتير، والتحصيل الإليكتروني للمدفوعات والشحن؛

(ب) وحيث أن مقدم الخدمة يقوم بتقديم الحلول سالفة الذكر من خلال شبكة إليكترونية (والمشار إليها فيما يلي في هذا العقد بـ"**الشبكة**")، يشترك فيها المفوترون من جهة، والبنوك و/أو المؤسسات المالية (والمشار إليها فيما يلي في هذا العقد بـ"**المؤسسات المالية**")، ومكاتب البريد المصري (والمشار إليها فيما يلي في هذا العقد بـ"**البريد**") ومحلات التجزئة من جهة أخرى؛

(ج) وحيث أن الطرف الثاني لكونه من العاملين في مجال _____، ويرغب في الاشتراك في الشبكة، وفقاً لأحكام وشروط هذا العقد؛

(د) لذلك، بناء على ما تقدم، اتفق الطرفان بموجب هذا العقد، بعد أن أقرا بأهليتهما للتعاقد، على ما يلي:

البند الأول: التعريفات

يقصد بالمصطلحات التالية كلما وردت في سياق هذا العقد (شاملة التمهيد والملاحق) المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:

الشبكة: تتكون شبكة فوري على سبيل المثال وليس الحصر من المؤسسات مالية والمفوترين بالإضافة إلى مكاتب البريد المصري ومحلات التجزئة وموقع فوري الإلكتروني.

المؤسسات المالية: تتصل المؤسسات المالية مباشرة بالشبكة مما يوفر للعملاء إمكانية الوصول للشبكة من خلال عدة قنوات، تتضمن ولا تقتصر على، ماكينات الصراف الآلي، والمعاملات المصرفية عبر الإنترنت، والمعاملات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، وتكنولوجيا الرد الصوتي التفاعلي، ومراكز خدمة العملاء، والفروع. وسوف تختار كل مؤسسة مالية، وفقاً لتقديرها المنفرد، القناة أو القنوات التي ستقوم من خلالها بتزويد العملاء بإمكانية الوصول إلى الشبكة.

البريد: تتصل مكاتب البريد مباشرة بالشبكة من خلال الشباك الموحد وسيتمكن العملاء من الدفع النقدي في مكاتب البريد.

محلات التجزئة: تتصل محلات التجزئة مباشرة بالشبكة من خلال نقاط البيع وسيتمكن العملاء من الدفع النقدي في محلات التجزئة التي تتضمن ولا تقتصر على (السوبر ماركت – الصيدليات – محلات تجارية).

البند الثاني: التمهيد

يعد التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما ومكملا له.

البند الثالث: محل العقد

3-1 وافق مقدم الخدمة على تقديم خدمات التحصيل لصالح العميل – القابل لذلك – وذلك عن طريق قنوات التحصيل التابعة لشبكة مقدم الخدمة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو من

خلال شركاته التابعة وأطرافه المرتبطة ("**خدمة مدفوعات فوري**") وفقاً لشروط وأحكام هذا العقد وذلك نظير عمولة التحصيل المنصوص عليهما بالبند السادس.

2-3 تشمل خدمة مدفوعات فوري التي سيقدمها مقدم الخدمة للعميل من خلال الشبكة بصورة رئيسية الاتي:

(أ) إتاحة خدمة مدفوعات فوري على الموقع الإلكتروني للعميل لتمكين عملائه من دفع مشترياتهم إلكترونياً وفقاً لشروط وأحكام هذا العقد.

(ب) إيداع الأموال المحصلة من خلال شبكة مقدم الخدمة إلى حساب "العميل" بصورة أسبوعية وفقاً لما يحدده مقدم الخدمة ويعد الطرف الأول مسئول مسئولية كاملة عن تحويل المبالغ المحصلة لحساب الطرف الثاني وفقا لشروط العقد.

(ج) إصدار تقرير يومي وشهري بالمتحصلات تشمل السلع المبيعة وأسعارها وتفاصيل المشترين.

3-3 يحتفظ مقدم الخدمة بإمكانية إتاحة الموقع إلكتروني الذي يمكن العميل من بيع سلعه إلكترونياً نظير المبلغ أو الشروط الذي يتفق عليها الطرفان كتابةً في وقت لاحق.

البند الرابع: التزامات مقدم الخدمة

1-4 يلتزم مقدم الخدمة بتحصيل ثمن السلع المباعة من العميل على الموقع الإلكتروني للعميل وفقاً للأسعار والثمن المحدد من العميل، والقيام بإجراءات الدفع للسلع المباعة علي موقع العميل الإلكتروني فقط ويكون العميل مسئولاً عن عمليات التحصيل نقداً عند الاستلام من العملاء دون أي مسئولية على مقدم الخدمة.

2-4 يلتزم مقدم الخدمة بتحويل المبالغ المحصلة نيابة عن للعميل على الحساب الموضح بالملحق رقم 1 من هذا العقد – بعد خصم نسبة العمولة المستحقة لمقدم الخدمة المنصوص عليها بالبند السادس – خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إقفال كشف الحساب الخاص بالعميل، علي أن يتم إتاحة كشف حساب يومي للعميل علي التطبيق المخصص لهذا الغرض في نهاية كل يوم عمل.

3-4 مقابل تأدية خدمات التحصيل الواردة بهذا العقد، يحق لمقدم الخدمة استقطاع نسبه عمولة ثابتة كما هو موضح بالبند السادس وبناء علي أنواع المنتجات التي سيتعامل بها العميل من كافة المبالغ المحصلة لحساب العميل عن طريق مقدم الخدمة.

4-4 يلتزم العميل في تاريخ هذا العقد بتزويد مقدم الخدمة بقائمة السلع المباعة من قبل العميل وأي تعديل يطرأ عليها من وقت لآخر والتي تتضمن – علي سبيل المثال لا الحصر البيانات الأساسية التالية:

(أ) اسم السلعة؛ و

(ب) صور السلعة والمواصفات الفنية المتعلقة بها؛ و

(ج) ثمن السلعة؛ و

(د) بيانات الوكالة في حالة بيع العميل للسلع بموجب عقد وكالة ؛ و

(هـ) وبشكل عام كافة المعلومات اللازمة لتمكين مقدم الخدمة من الوفاء بالتزاماته محل هذا العقد.

5-4 من المتفق عليه بين الطرفين أن تتم عملية بيع السلع على النحو التالي:

(أ) يقوم العميل بعرض السلع على الموقع الإلكتروني الخاص به؛

(ب) عند إجراء المشتري لطلب شراء أي سلعة معروضة على الموقع الإلكتروني للعميل يلتزم مقدم الخدمة بإخطار العميل بطلب البيع؛

(ج) وفي حالة تأكيد العميل لطلب الشراء وتوافر السلعة يقوم مقدم الخدمة بتحصيل ثمن السلعة؛

(د) ثم يلتزم العميل بتجهيز وتسليم السلعة لإحدى شركات الشحن المتعاقدة مع مقدم الخدمة والتي تخطر بها العميل من وقت لأخر كتابةً. وتكون شركة الشحن هي المسئول الوحيد عن خدمات الشحن دون أي مسئولية على مقدم الخدمة حيث أن دوره يقتصر على إتاحة إحدى شركات الشحن فقط.

البند الخامس: التزامات وتعهدات العميل

1-5 يلتزم العميل بإستيفاء الموافقات اللازمة لممارسة نشاطه واستيفاء كافة التراخيص اللازمة لبيع السلع المتاحة على موقعه الإلكتروني ويقر العميل بأن دور مقدم الخدمة لا يتعدى تقديم خدمات التحصيل المشار إليها بهذا العقد وأن العميل يظل مسئولاً تجاه المشتري والغير عن السلع ومواصفاتها وأسعارها وتراخيصها.

2-5 يلتزم العميل بتزويد مقدم الخدمة بكافة المستندات والمعلومات التي يطبها مقدم الخدمة من وقت لأخر لتقديم خدماته بشكل فعال.

3-5 يقر العميل بأن له الأهلية القانونية والتعاقدية اللازمة لإبرام هذا العقد وأنه لا يوجد مانع قانوني أو إجرائي يمنع العميل من بيع السلع المزمع بيعها على موقعه الإلكتروني.

4-5 ويقر العميل بملكيته للسلع المعروضة على موقعه الإلكتروني ملكية خالصة أو أن له الحق بالتصرف فيها وفقاً للترخيص الصادر للعميل من مالك السلع.

5-5 يتعهد العميل باتباع كافة اللوائح والقوانين السارية بجمهورية مصر العربية وعدم مخالفة أي منها حيث أن العميل هو المسئول قبل المشتري والغير عن أي أضرار أو تلف أو عيب يشوب السلع المباعة.

6-5 يتعهد العميل بأن السلع محل عمليات البيع مطابقة للمواصفات القياسية المصرية وأنها تستوفي كافة الشروط اللازمة قانوناً.

7-5 يضمن العميل ويتعهد بتعويض مقدم الخدمة وأي من شركاته التابعة أو وكلاؤه أو موظفيه عن أي مطالبة سواء من مشتريين السلع أو من الغير قد تقام ضد مقدم الخدمة لأي سبب يرجع إلى السلع أو أسعارها أو مواصفاتها أو تراخيصها أو إهمال أو تقصير أو أفعال العميل ويتعهد العميل بالحلول محل مقدم الخدمة وإبراء من أي من تلك المطالبات.

8-5 يقر الطرف الثاني ان موقعه الالكتروني هو (الموقع الالكتروني).

9-5 عدم مسؤليه الطرف الاول عن المنتجات التي تباع علي موقع الطرف الثاني.

البند السادس: عمولة التحصيل:

6-1 نظير خدمات التحصيل المقدمة من مقدم الخدمة يلتزم العميل بدفع عمولة تحصيل صافية غير شاملة ضريبة القيمة المضافة لمقدم الخدمة وفقا للجدول التالي:

الشريحة	عمولة مقدم الخدمة المدفوعة من العميل (لكل عملية كاش او بالكارت)
من 1 جنيه الي 50,000 جنيه	1 جنيه + %3
من51,000 الي الي 300,000	1 جنيه + %2.75
اكثر من 300,000	1 جنيه + %2.5

6-2 يتحمل كل طرف الضرائب المستحقة عليه طبقا لمركزه القانوني في تنفيذ هذا العقد بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – الضريبة المستقطعة من المنبع وضريبة الدخل.

3-6 جميع العمولات المذكورة غير متضمنة للضريبة علي القيمة المضافة.

البند السابع: ربط النظم الفنية

سيقوم مهندسي نظم المعلومات من قبل الطرفين بتنفيذ عملية الربط والتكامل والاتصال بين أنظمة إصدار الفواتير الإلكترونية لدى العميل وأنظمة التحصيل الإلكترونية لدى مقدم الخدمة وذلك وفقاً لتعليمات مقدم الخدمة.

البند الثامن: السرية

يتعهد كل طرف للطرف الآخر بعدم الإفشاء أو الإفصاح لأي شخص من الغير (عدا موظفي ومحاميي هذا الطرف أو غيرهم من وكلاءه وشريطه التزامهم قانوناً بالتعهدات المنصوص عليها في هذا البند) أو استخدام أي من المعلومات السرية المتعلقة بمحتويات المعلومات أو المواد التي يتم استلامها بموجب بنود هذا العقد، أو وجود هذا العقد أو محتوياته، أو أسرار العمل أو المهنة أو الظروف المادية أو غيرها من الشئون والأمور المتعلقة بالطرف الآخر، فيما عدا ما هو مطلوب (أ) بموجب القوانين أو القواعد أو اللوائح المعمول بها، أو (ب) لتمكين هذا الطرف من أداء التزاماته بموجب هذا العقد. وهذا التعهد يظل ساري المفعول بعد إنهاء هذا العقد أو انتهاء مدته لمدة سنتين.

البند التاسع: المدة والإنهاء

1-9 يسري هذا العقد لمدة سنة تبدأ من _____ وتنتهى في _____، ويجدد هذا العقد تلقائياً لمدد إضافية ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر برغبته في عدم تجديد العقد قبل انقضاء المدة السارية بثلاثة أشهر على الأقل.

2-9 يحق لأي طرف فسخ هذا العقد بإرادته المنفردة – بدون إبداء أسباب – بموجب إخطار كتابي مسبق بثلاثة أشهر على الأقل وذلك دون حكم قضائي أو اتخاذ أي إجراء أخر أو دفع أي تعويضات نتيجة لفسخ هذا العقد.

3-9 يحق لمقدم الخدمة اعتبار هذا العقد فوراً وبدون الحاجة لإعذار أو استصدار حكم قضائي أو أي إجراء أخر في أي حالة من الحالات الآتية:

(أ) في حالة ما إذا قام العميل بالتنازل عن حقوقه أو جزء منها أو حوالتها للغير بالمخالفة لأحكام هذا العقد.

(ب) في حالة قيام العميل بإخلال جوهري لأحكام هذا العقد.

البند العاشر : الإخطارات

10-1 تكون كافة الإخطارات والمراسلات التي يصدرها أي من الطرفين بموجب هذا العقد كتابة وباللغة (العربية). ويتم تسليم الإخطارات بواسطة شركة بريد معترف بها دولياً أو من خلال الفاكس أو التسليم باليد بشرط التوقيع على إيصال بالاستلام. وتكون عناوين كل طرف التي يجب إرسال الإخطارات عليها:

10-2 يلتزم الطرف الذي يغير عنوانه بإخطار الطرف الآخر بهذا التغيير في عنوانه خلال أسبوعين من تاريخ هذا التغيير.

10-3 تنتج جميع الإخطارات والمراسلات بين الطرفين أثرها القانوني متى سلمت من خلال أية وسيلة منصوص عليها في البند الفرعي 10-1 كما تنتج هذه الإخطارات أثرها القانوني علي العنوان الأصلي في حالة عدم أخطار أحد الطرفين بتغيير العنوان خلال المدة المحددة بالبند 10-2

البند الحادي عشر : القانون واجب التطبيق وتسوية المنازعات

11-1 يخضع تنفيذ هذا العقد وتفسير أحكامه للقانون المصري وتختص محاكم القاهرة بكافة أنواعها ودرجاتها بالفصل في أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين بسبب تفسير أو تنفيذ أي بند من بنود هذا العقد.

البند الثاني عشر : أحكام عامة

12-1 يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يختص بموضوعه ويجب كافة الاتفاقات والمراسلات المتبادلة بين الطرفين قبل تاريخ هذا العقد.

12-2 في حالة اعتبار أي نص من نصوص هذا العقد لاغياً أو باطلاً أو غير قانوني أو غير سارِ أو غير نافذ المفعول، لن يؤثر هذا على نفاذ باقي النصوص. ويلتزم الطرفان أن يقوما بتعديل النص الأصلي على النحو الذي يعطي ذات الأثر المرجو منه بقدر الإمكان.

12-3 لا يحق للعميل حوالة هذا العقد أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته إلا بعد الموافقة الكتابية المسبقة للطرف الأول.

12-4 لا يجوز تفسير هذا العقد على أنه يشكل هذا التعاقد أي شراكة أو شركة محاصة أو وكالة أو علاقة عمل ويعتبر كل من الطرفان في هذا العقد، متعاقداً مستقلا وبناءً على ذلك، لن يسمح لأي من الطرفين أن يتعامل كوكيل أو كوكيل تجاري أو شريكاً أو ممثل تجاري للطرف الأخر

أو التعهد بأي التزام باسم الطرف الأخر، أو التعهد بأي التزام أو مسئولية من أي نوع، صراحة أو ضمناً باسم أو بالنيابة عن الطرف الأخر.

12-5 يشكل هذا العقد وأي مستند يشار إليه بهذا العقد كل ما تم التفاهم بشأنه بين الأطراف فيما يتعلق بموضوع العقد والمعرض، ولا يجوز أن يسرى أي تعديل على العقد ما لم يتم كتابة ويوقعه الممثلون المفوضون للأطراف.

12-6 إن إخفاق أي طرف من الأطراف في ممارسة أو تنفيذ أي حق من الحقوق الممنوحة له بموجب هذا العقد لا يعتبر تنازلاً منه عن ذلك الحق أو يكون بمثابة مانعاً يحول دون ممارسته أو تنفيذه في أي حين أو أحيان أخرى فيما بعد.

البند الثالث عشر: نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين تسلم نسخة لكل طرف لاستعمالها عند اللزوم وتعتبر كل منهما نسخة أصلية للاتفاق.

(تكون التوقيعات بالصفحة التالية)

مقدم الخدمة

الاسم : **محمد عكاشة**

الصفة : **العضو المنتدب لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإليكترونية ش.م.م**

التاريخ : _____

التوقيع : _____

العميل

الاسم : _____

التاريخ : _____

التوقيع : _____

ملحق رقم (1): بيانات حساب العميل البنكي